E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.7/2021/5
6 September 2021
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة المرأة
الدورة العاشرة
بيروت، 16-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

دعم اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة

موجز

تتألف اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) من كبار ممثلي الآليات الوطنية العربية المعنية بشؤون المرأة. وقد شُكلت بناءً على طلب من لجنة المرأة التابعة للإسكوا في دورتها السابعة، التي عُقدَت في مسقط يومَي 20 و21 كانون الثاني/يناير 2016. وينطلق هذا الطلب من أهمية الدور الذي تضطلع به الآليات الوطنية العربية المعنية بشؤون المرأة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتستعرض هذه الوثيقة الأنشطة التي قامت بها الإسكوا في الفترة 2020-2021، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وجامعة الدول العربية، في سياق بناء قدرات أعضاء اللجنة، استناداً إلى المهام المنوطة بها وأولويات عملها وإلى توصيات لجنة المرأة في دورتها التاسعة (عمّان، 26-27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019).

ولجنة المرأة مدعوّة إلى الاطّلاع على ما تمّ تنفيذه وإبداء الرأي بشأن سُبُل الاستمرار في دعم اللجنة الفرعية في الفترة المقبلة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	3-1	3
الفصل		
أولاً- اختصاصات اللجنة الفرعية ومحددات عملها	6-4	3
ثانياً- أنشطة دعم اللجنة الفرعية	21-7	4
ألف- تنمية القدرات	19-9	4
باء- إنتاج المعرفة وتبادلها	21-20	6
ثالثاً- الآفاق المستقبلية	24-22	7

مقدمة

1- أوصت الدول الأعضاء المشاركة في الدورة السابعة للجنة المرأة التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بتشكيل لجنة فرعية من كبار ممثلي الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة لمتابعة تنفيذ النواحي المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتلبية احتياجات الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 5 المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

2- وأوصت لجنة المرأة التابعة للإسكوا، في دورتيها الثامنة (بيروت، 4-5 تشرين الأول/أكتوبر 2017) والتاسعة (عمَّان، 26-27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019)، بمواصلة توفير الدعم الفني للجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة، وتوفير المعارف والأدوات المتنوعة اللازمة لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الهدف 5 ومقاصده.

3- وتستعرض هذه الوثيقة الأنشطة المُنجزة في الفترة 2020-2021 في هذا الإطار، وتقدّم اقتراحات لدعم عمل اللجنة الفرعية في المستقبل.

أولاً- اختصاصات اللجنة الفرعية ومحددات عملها

4- تضطلع الإسكوا بمهام أمانة اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة. وتدعم الإسكوا اللجنة الفرعية، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة الدول العربية، من خلال تنفيذ مجموعة من الأنشطة، لتمكينها من تنفيذ المهام الموكلة إليها. وتشمل اختصاصات اللجنة الفرعية القضايا التالية:

(أ) تزويد الدول الأعضاء بالأدوات والمهارات اللازمة لصياغة السياسات والخطط المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين ومراجعتها في إطار تنفيذ خطة عام 2030؛

(ب) تعزيز آليات التنسيق لتحديد واختيار المؤشرات الوطنية الخاصة بقياس التقدم المحرز في تنفيذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) تعزيز القدرات الوطنية على الرصد وجمع البيانات لأغراض إعداد التقارير؛

(د) وضع خارطة طريق تصنّف الغايات المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين في خطة عام 2030 والمؤشرات المتصلة بها ضمن مجموعات متعددة التخصصات، بهدف تسهيل جهود التنفيذ والمراجعة، وتعزيز إمكانية المقارنة بين المؤشرات الوطنية؛

(هـ) إنشاء آليات إقليمية مبتكرة لتبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات للنهوض بالمساواة بين الجنسين؛

(و) تقديم توصيات لتحسين وضع المرأة في المنطقة، وتعزيز دورها القيادي في دفع عجلة النمو المستدام والشامل للجميع؛

(ز) تنسيق الجهود المبذولة في متابعة ومراجعة تنفيذ البُعد المتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين من أبعاد خطة عام 2030، وذلك على المستويين الوطني والإقليمي.

5- وكانت لجنة المرأة في الإسكوا، في دورتها الثامنة المنعقدة في بيروت في 4 و5 تشرين الأول/أكتوبر 2017، قد أوصت الأمانة التنفيذية بتوسيع عضوية اللجنة الفرعية لتشمل كافة الدول العربية المهتمة، وإشراك الأجهزة الإحصائية في عملها. وطلبت كذلك بتزويد لجنة المرأة بمعلومات عن الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بشكل مستمر، وبناء القدرات لتوفير معلومات عن المؤشرات المتصلة بهذا الهدف.

6- وفي دورتها التاسعة المنعقدة في عمَّان في 26 و27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أخذت لجنة المرأة العلم بأعمال اللجنة الفرعية وشدّدت على أهمية الالتزام بالمشاركة في أنشطتها ونقل المعارف المتوفرة في إطارها إلى المستوى الوطني بما يخدم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية. وأوصت الأمانة التنفيذية للإسكوا بمواصلة توفير الدعم الفني للجنة الفرعية، والمعارف والأدوات المتنوعة اللازمة لمساعدة الدول الأعضاء على تسريع تنفيذ الأهداف والمقاصد، لا سيما تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتوجيه الدعوة إلى المشاركة في أنشطة اللجنة الفرعية إلى الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة بشكل رئيسي، مع الانفتاح على توجيه الدعوة لأطراف أخرى، منها الأجهزة الوطنية الإحصائية.

ثانياً- أنشطة دعم اللجنة الفرعية

7- استكمالاً للجهود التي بذلتها الإسكوا وشركاؤها دعماً للجنة الفرعية منذ تأسيسها ولتنفيذ خطة العمل التي أُقرّت في الاجتماع التحضيري للدول العربية قبيل انعقاد الدورة الستين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (بيروت، 2-3 آذار/مارس 2016)، واسترشاداً بالمناقشات التي جرت خلال الدورة التاسعة للجنة المرأة في الإسكوا وبتوصياتها، تم التركيز على بناء القدرات وتطوير الأدوات الفنية لدعم اللجنة الفرعية في تحقيق أهدافها.

8- وبهدف الاستفادة من الخبرات العالمية، قامت الإسكوا وشركاؤها بتوسيع دائرة التعاون مع المنظمات الدولية حسب الحاجة، فعقدت مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورشة عمل تناولت المقصد 5.1 من مقاصد التنمية المستدامة. وفي الفقرات 9 إلى 12 من هذه الوثيقة معلومات مفصّلة عن هذه الورشة.

ألف- تنمية القدرات

9- نظّمت الإسكوا، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية، ورشة عمل إقليمية لتنمية قدرات أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالمساواة بين الجنسين ومؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة بشأن العدالة بين الجنسين والقانون. وقد عُقدت الورشة من 8 إلى 10 كانون الأول/ديسمبر 2020 افتراضياً، نظراً للتحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19.

10- هدفت ورشة العمل إلى تيسير تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء لتطوير وتعزيز التشريعات التي من شأنها إرساء المساواة بين الجنسين، والنظر في آليات تنفيذ مبادرة العدالة بين الجنسين والقانون في المنطقة العربية. وكان الشركاء الأربعة (الإسكوا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) قد بدأوا في تنفيذها في كانون الأول/ديسمبر 2018، بإطلاق 18 تقريراً وطنياً، تم التحقق منها على المستوى الوطني، بشأن العدالة بين الجنسين والقانون في المنطقة العربية. وحددت التقارير التدابير القانونية القائمة لإلغاء التمييز ضد النساء والفتيات والتصدي للعنف القائم على الجنس.

11- وناقشت ورشة العمل المقصد 5.1 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتعلق بـ "إنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان"، وآلية قياس المؤشر 5.1.1 المعني بـ "ما إذا كانت الأطر القانونية قائمة أم لا، لتعزيز المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس وإنفاذها ورصدها". وساهمت الورشة في تحديد ملامح المرحلة الثالثة من مبادرة العدالة بين الجنسين والقانون التي اعتمدت على توسيع المصفوفة التي تتيح أداة لقياس التشريعات ومدى مواءمتها مع المعايير الدولية التي توفرها الاتفاقيات والآليات الدولية، كاتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، واتفاقيات منظمة العمل الدولية. وتربط الأداة مدى انسجام التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية من خلال ثلاثة ألوان بحيث يعكس اللون الأخضر انسجام التشريع مع المعايير الدولية، واللون البرتقالي الانسجام الجزئي، في حين يشير اللون الأحمر الى عدم انسجام التشريع مع المعايير الدولية. وتطوير التقارير الوطنية لتحقيق الأهداف التالية: (أ) شمول 20 دولة عربية؛ (ب) الاسترشاد بطريقة قياس المؤشر 5.1.1 لتوسيع المصفوفة وتطوير الأسئلة المتعلّقة بالتشريعات وتحديد مدى انسجامها مع المعايير الدولية للمساواة بين الجنسين لتشمل 79 مؤشراً بدلاً من 29 مؤشرا تم اعتمادها في المرحلة الأولى من مراحل مبادرة العدالة بين الجنسين بما يسهم في تنفيذ الدول لالتزاماتها في إطار أهداف التنمية المستدامة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، نظراً لترابط هذه الأطر من حيث حقوق المرأة؛ و(ج) إطلاع أعضاء اللجنة الفرعية على آلية رصد القوانين الوطنية وتحديث المصفوفة على الموقع الإلكتروني في 10 كانون الأول/ديسمبر من كلّ عام.

12- وناقشت الورشة أيضاً السياسات والتشريعات الواجب وضعها تماشياً مع الأطر الدولية. وتبادل المشاركون المعرفة، ورصدوا التقدم المحرز، واستحدثوا طرقاً لمعالجة الثغرات وتطبيق الممارسات الجيدة.

13- وفي الفترة من 27 أيلول/سبتمبر إلى 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021، نفذّت الأمانة التنفيذية للإسكوا بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وجامعة الدول العربية برنامجاً لتعزيز قدرات اللجنة الفرعية حول المساواة بين الجنسين. وتتصل هذه المساعي بحفز التقدم على مسار الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة وتركز بشكل خاص على المقصد 5.4 الذي يُعنى بـ "الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبًا على الصعيد الوطني".

14- وهدف البرنامج، الذي شارك فيه، بالإضافة الى أعضاء اللجنة الفرعية، ممثلون عن مكاتب الإحصاء في الدول العربية ووزارات العمل والمؤسسات الوطنية المعنية بالحماية الاجتماعية، إلى بناء القدرات الوطنية حول تطوير وإصلاح سياسات الرعاية والحماية الاجتماعية لتمكين المرأة اقتصادياً وتعزيز مشاركتها في سوق العمل. وتألّف البرنامج من ندوة افتراضية وورشتين تدريبيتين.

15- شكلت الندوة المدخل إلى البرنامج فركّزت على التعريف بالمقصد 5.4 والمؤشرات المرتبطة به في خطة عام 2030، وطرحت أهمية إعادة توزيع أعباء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر من أجل تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة خاصة في ظل الديناميات الديمغرافية السائدة والمتوقعة وتفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية بسبب جائحة كوفيد-19. كما قدمت طرحاً مفصّلاً لمفهوم اقتصاد الرعاية وأهمّيته في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

16- وركزت ورشة العمل الأولى على أهمية المؤشرات المتعلقة بالمقصد 5.4. وناقشت البيانات الضرورية المتصلة به ومدى توفُرها في المنطقة العربية. وعرض المشاركون والمشاركات الجهود القائمة في المنطقة في هذا المجال.

17- وقدمت ورشة العمل الثانية الأطر السياساتية والقانونية المتعلقة بأعمال الرعاية والمتوفرة في المنطقة العربية، والإجراءات المتصلة بأعمال الرعاية التي اتُخذت استجابةً لجائحة كوفيد-19. واستعرض المجتمعون والمجتمعات جميع الأطر القانونية والسياساتية التي تؤثر على خدمات الرعاية، وناقشوا الجهود في مجال أعمال وخدمات الرعاية في المنطقة العربية. كما تم عرض بعض الممارسات الجيدة من حول العالم لتعظيم الاستفادة منها.

18- واعتمد البرنامج على مجموعة دراسات وطنية أعدتها الإسكوا، ودراسات أعدتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالإضافة إلى دليل وضعته الإسكوا حول إعداد سياسات وطنية بشأن اقتصاد الرعاية وتوفير الخدمات ذات الصلة سواء في رعاية الأطفال، أو كبار السن، أو الأشخاص ذوي الإعاقة.

19- وأكّد المشاركون والمشاركات على أهمية البرنامج التدريبي لتدعيم الجهود الرامية إلى تمكين المرأة اقتصادياً في المنطقة وتحقيق إمكاناتها، وعلى أهمية تعزيز التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بموضوع الرعاية والعاملة عليه، وشددّوا على ضرورة تعزيز القدرات لضمان توفر البيانات الضرورية لتطوير سياسات الرعاية وإصلاحها. واتفقوا على أهمية أن تعمل الإسكوا على إعداد مسح لجميع الأطر السياساتية والقانونية المتعلقة بالرعاية في المنطقة ليكون مرجعاً لرصد الجهود وتحديد الأولويات وتبادل الخبرات والتجارب بين الدول في مساعيها إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

باء- إنتاج المعرفة وتبادلها

20- في سياق الأنشطة الرامية إلى بناء القدرات في إطار مبادرة العدالة بين الجنسين والقانون في المنطقة العربية، دعت الإسكوا مع الشركاء من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية، من خلال المنشورات، إلى إصلاح السياسات والمؤسسات ومعالجة العقبات الهيكلية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، أُطلق التقرير الإقليمي حول المساواة بين الجنسين أمام القانون: تحليل التقدم والتحديات في منطقة الدول العربية، وكذلك التقرير التكميلي للعدالة بين الجنسين ولوحة مسح قياسيّة للقوانين (رسم بياني مرمّز بالألوان لكل دولة) تبيّن حالة التشريعات في 18 دولة عربية. وفي أوائل عام 2020، شرع الشركاء في توسيع قائمة القوانين ووضعوا معايير لتقييم مدى امتثال التشريعات للمعايير الدولية، بهدف دعم الدول في إصلاح القوانين والسياسات المراعية لاعتبارات الجنسين.

21- كما أصدرت الإسكوا مجموعة من الدراسات والتقارير في مجال إحصاءات المساواة بين الجنسين. فأعدّت "التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي 2020: المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة" الذي يستعرض حالة المساواة بين الجنسين في 22 بلداً عربياً، وذلك من خلال مؤشرات المساواة بين الجنسين المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. ويقدّم التقرير معلومات حول السياسات والقوانين على المستوى القُطري، ويتحرّى مدى توفر قياس للبيانات من منظور المساواة بين الجنسين. ويعرض ما يزيد على 200 مؤشر إقليمي كميّ ونوعيّ ذي أولوية حول المساواة بين الجنسين لتسريع وتيرة التقدم. وتشكِّل قائمة المؤشرات الأساس الذي ستنطلق منه عمليّة إعداد إطار المؤشرات العربية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين الذي يتعين رصده على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ثالثاً- الآفاق المستقبلية

22- لا يزال البحث عن مصادر تمويل لتعزيز قدرات أعضاء اللجنة الفرعية مستمراً، بهدف المضي قدماً بتحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها ولا سيّما مواءمة الاستراتيجيات الوطنية للنهوض بالمرأة مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة؛ وتعزيز القدرات على إعداد التقارير الوطنية؛ وتوفير المراجع والمعارف النوعية والفنية للمساعدة في وضع سياسات وبرامج فعالة مبنية على أفضل الممارسات والتجارب.

23- وتسعى الإسكوا إلى بناء المزيد من الشراكات مع مختلف المنظمات والهيئات العربية والدولية. ومن شأن ذلك مساعدة اللجنة الفرعية على تحقيق أهدافها وتطوير أدوات تساعد الدول الأعضاء على صياغة سياسات وإنشاء آليات مؤسسية تدعم دور الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في إدماج قضايا المرأة، وذلك في إطار الجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ خطة عام 2030، مع التركيز على الهدف 5. وتهتم الإسكوا، على وجه الخصوص، بقضايا المؤشرات والتقارير.

24- ولجنة المرأة مدعوّة إلى الاطلاع على الجهود التي تبذلها الإسكوا لتوفير الدعم الفني وبناء القدرات للجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة، والاتفاق على سُبُل المضي قدماً خلال السنوات المقبلة، لا سيما سُبُل تقديم المزيد من الدعم الفني لتعزيز عمل اللجنة الفرعية.